# التعذيب إبان الثورة التحريرية 1954ـ1962

أ/ جعفر ارماضنة ـ جامعة بسكرة

**الملخص:**

لقد عرفت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954 انتصارات ثورية على مختلف الأصعدة التي حاول الاستعمار الفرنسي بكل خططه وأساليبه وبرامجه المختلفة وقوانينه وأنماطه السياسية والتي كان محورها الرئيسي هو كسر وخنق الثورة ومحاصرتها بتسليط أبشع الأساليب والعمليات العسكرية والقمعية على الشعب الجزائري والقيام بمجازر انتقامية واسعة النظاف في حقه كعقاب لثورته ووطنيته في حين أدرك الجيش الفرنسي بأن مواجهة الثورة بأبعادها الجماهرية يتطلب مؤازرة العمل السيكولوجي مع العمل العسكري، وهكذا طوقت المدن والقرى والمداشر وأقيمت المحتشدات والمعتقلات والسجون ونشئت المناطق المحرمة والاعتماد على التنظيمات الشبه العسكرية منها الحركة والقومية.

إضافة إلى تطبيق مختلف القوانين الجائرة منها: قانون الطوارئ والمسؤولية الجماعية وسياسة التهدئة تدعيما للإجراءات الجديدة .

**Résumé**

La révolution algérienne a connu depuis qu'elle a éclaté dans le premier Novembre 1954 des victoires révolutionnaires à différents niveaux, que le colonialisme français a essayé dans tous ses plans et méthodes des différents programmes et des lois et des motifs politiques et qui a été l'axe principal pour briser et étouffer la révolution et le siège hangar laids méthodes et les opérations militaires et oppressive au peuple Algérien et effectuer des massacres de représailles grande hygiène le droit punition pour sa révolution et de patriotisme, tandis que l'armée française a réalisé que le visage des dimensions de la révolution exige de soutenir le travail psychologique avec l'action militaire, et ainsi entouré des villes et des villages et mis en place des camps et des centres de détention, les prisons et les zones interdites et comptent sur le mouvement de ceux paramilitaires et des organisations nationales.

En plus des diverses lois, y compris l'application injuste: urgence et la responsabilité collective et la politique du droit d'apaisement à l'appui des nouvelles procédures.

**مقدمة:**

في عام 1957 قفز التعذيب من سراديب السجون والمواقع المتخصصة إلى مسامع الرأي العام في كل من الجزائر وفرنسا فأمسى عاملا إضافيا – لكنه شديد الخصوصية – في تغذية أتون الحرب الدائرة بين الطرفين .كما أنه لم يلبث أن نال من الاهتمام الفكري حيزا خاصا به كموضوع يغني الدراسات حول الاستعمار.

لماذا عام 1957 تحديدا ؟ هل التعذيب ظاهرة عارضة استثنائية ؟ أم هو عامل بنيوي وقاعدة من قواعد تسيير النظام الاستعماري؟ هنا يكمن التساؤل.

1- **التهدئة هي حرب قذرة:** عندما اندلعت ثورة التحرير في نوفمبر 1954، اختارت السلطات الفرنسية عدم الاعتراف بالطابع السياسي للقضية الجزائرية ( كما كان يطلق عليها) واعتماد، بدلا من ذلك، مسلك القوة. فأحجمت عن تسمية الحرب باسمها، وبقيت مصرة إلى غاية سنة (1956)، على نعتها رسميا بــ " حوادث الجزائر " أما العمليات الحربية التي كانت قواتها تقوم بها لمواجهة الثورة، فقد أطلقت عليها مصطلح " التهدئة ".

غير أن سلسلة القوانين التي سنت تباعا، ناقضت هذا الخطاب الإدماجين وتطابقت تماما مع واقع الحرب الهادفة حقا إلى إعادة غزو الجزائر. ففي بداية عام 1955، نقل الحاكم (هيترز) من الأغواط إلى بسكرة ليتولى مهمة القمع في المناطق الممتدة بين الأوراس والصحراء. فبعث حياة جديدة في قانون " العقوبات الجماعية " السيء الذكر لدى الجزائريين والذي سبق أن ألغي. لدواعي الإدماج بالذات، وبمقتضاه، أصبح أي عمل فدائي، يقع في محيط مجموعة سكانية جزائرية ما، يعتبر من مسؤولية هذه المجموعة ماديا ومعنويا.وكلما ظهر جيش التحرير الجزائري في ناحية من نواحي البلاد، راحت السلطات المحلية المعنية تطبق فيها هذه القاعدة.

وفي مطلع افريل1955، صادق البرلمان الفرنسي على قانون الطوارئ وفي 12 مارس 1956، صوت البرلمان المذكور لصالح قانون السلطات الخاصة الممنوحة للحاكم العام في الجزائر، روبير لاكوست بموجبها حصل هذا الأخير على تعزيزات عسكرية ضخمة وعلى صلاحيات واسعة لخنق الحريات.

إن مجمل هذه التدابير أدى تنويع مهام الجيش ومحو حدودها إلى درجة يصح القول معها أن أعمال فرقة ما في الجزائر أصبحت غير قابلة للخضوع للرقابة التنظيمية والتشريعية الديمقراطية الفرنسية.

وفي ظلها، راحت سلطة القضاء العسكري الاستثنائي تتعزز، مقرونة بتعميم التعذيب الذي لم يبق بالنتيجة أسلوبا بوليسيا بحتا إلى وسيلة حربية أيضا. كان كل ذلك يجري في ظل تعتيم رسمي، مسند برقابة على منشورات قلقة للغاية.

ومع هذا أصدر الروائي( فرانسواموريياك) مقالا له في جافني 1955 بمجلة الإكسبريس أثار موضوع التعذيب في الجزائر .ولم تجد السلطات ما ترد سوى توجيه الإهانة لذلك الكاتب من خلال نعته بأنه "موهوم" وفي شهري سبتمبر وأكتوبر 1956، وكشفت مجموعة من المحامين للرأي العام الفرنسي عن تعرض موكليهم الجزائريين لأصناف من التعذيب في قبو مبنى الخزينة بمدينة وهران. فتقرر هذه المرة، وإن كان بعد تسويف، تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في 29 أكتوبر برئاسة فيكتور بروفو، أحد الأصدقاء الشخصيين لرئيس الحكومة غي مولى.

غير أن هذه اللجنة سارت حسب برنامج تميز بالتماطل والمساومة إلى غاية 5 مارس 1957 تاريخ تقديم تقريرها. وما جاء في هذه الوثيقة لم يكن أكثر إنصافا إذ أن الغالية الساحقة لأعضائها عمدت قبل كل شيء إلى رسم ثلاث صور تتماشى مع السياسة الرسمية وعليه فقد أصبح عناصر الشرطة، الذين قاموا بأعمال التعذيب، هم الأبرياء الذين لا ذنب لهم. وأما ضحاياهم من المعتقلين، فإنهم ليسوا سوى كذابين مفترين، في حين يكون الناس الذين اهتزت مشاعرهم مما سمعوا أناسا سذجا غافلين. وعليه، تقرر غلق الملف.

غير أن الصحيفة الأسبوعية، (تيموانياج كريتيان) ( شهادة مسيحية )، لم تعبأ لهذا المنطق الرسمي واستمرت في فتح " ملف جون مولر" الذي بدأت نشره في منتصف فبراير، تخليدا لذكرى عضو قيادي في كل من حركة الشبيبة المسيحية وكشافة فرنسا والذي جرى قتله في الجزائر في ظروف غامضة.

والملف هذا عبارة عن مجموعة من الرسائل بعثها مولر لأصدقائه عام 1956 ، ويتدرج من خلالها، في إدراك مقدر متزايد من حقيقة كلام سلطات بلاده وما يحصل بالفعل في الجزائر .كتب يقول: "نحن ما نكون عن التهدئة لقد أصابنا اليأس مما نشاهده: من درجة الانحطاط التي بلغته الطبيعة البشرية ومن إقدام بعض الفرنسيين بالذات على استخدام أساليب جديرة بالهمجية النازية".

كانت الذكريات الأليمة، المتصلة بالاحتلال الألماني لفرنسا وبالحرب العالمية الثانية عامة ما تزال تختلج في نفوس الكثيرين.

وتوالى تدوين الشهادات وتوزيع الكتابات، سرا وجهرا، وأخذت دائرة الأصوات المعبرة عن ردود الفعل المختلفة تجاه التعذيب تتسع – وإن كان اتساعا شديد البطء بما في ذلك على المسرح السياسي.

وفوق هذا، كانت التهم الخطيرة الموجهة للحكومة وللجيش تستدعي تدخلا سريعا من قبل أعلى الهيئات فتقدم غي مولي، بصفته أمينا عاما للحزب الاشتراكي الفرنسي وليس كرئيس للحكومة، للحديث للفرنسيين قائلا يوم 14 أفريل 1957" فلنتكلم بوضوح صحيح أن أعمال عنف نادرة للغاية، حصلت للأسف فيما مضى، ولكنني أؤكد أنها حصلت على إثر معارك وبعد فظائع قام بها إرهابيون.

وأما عن أعمال التعذيب المتعمدة بنية مسبقة، فإني أقول لو حصل هذا لكان أمرا لا يطاق. بهذا الصدد، هناك من شبه سلوك الجيش الفرنسي بسلوك " الجستابو"، إنه تشبيه منكر، لقد كان هتلر يعطي تعليمات تنص على إتباع هذه الأساليب الهمجية في حين دأبنا أنا ولاكوست على إصدار أوامر تحمل اتجاها معاكسا تماما. [1]

إذا يعني حديث غي مولي؟ إنه يركز على ثلاث نقاط أساسية:

1–إن وقوع حالات من " العنف " من جانب القوات الفرنسية يمثل دفاعا عن النفس تجاه إرهاب الجزائريين.

2–إن الممارسة المنظمة للتعذيب أمر غير ثابت.

3–إن تشبيه الجيش الفرنسي بالجيش النازي وسياسة الزعامة الاستهلاكية الفرنسية بسياسة هتلر تشبيه ظالم.

الجدير بالملاحظة أن هذه النقاط شكلت أساس خط الدفاع الذي اعتمده الحكام الفرنسيون بصورة شبه دائمة فأضحت بالنتيجة، محاور هجوم متصل بالمجاهد.

2- **التعذيب بشتى الوسائل المادية والمعنوية:** لم تتردد صحيفة المجاهد في الخوض في التفاصيل حول وسائل التعذيب وكيفياته وتعيين أماكنه المتخصصة الواقعة في المدن الجزائرية الكبرى، الخ...[2]

فالحملة القمعية المسماة "معركة الجزائر"، الجارية على قدم وساق في قضية العاصمة بوجه خاص طوال الأشهر السبعة الأولى من عام 1957، مثلت مصدر معلومات حية تدين جلادي الشرطة والجيش ومسؤوليه.م

هؤلاء الذين يطلقون على قاعات الفظائع اصطلاح " لابوراطوار" أي المخابر، يشرعون في التعذيب النفسي لحظة انقضاضهم على المواطنين بقصد الاعتقال. لذا تراهم يقومون بالتحضير له بإحداث جو مرعب يوقع آثارا مدمرة: "الحالات التي تمت معاينتها والمتعلقة بالإصابة بالجنون بمختلف درجاته وبالولادة السابقة لأوانها وبالأزمات النفسية وبالوفيات على إثر سكتة قلبية، حالات لا تحصى (...) إن سكان القصبة أضحوا لا ينامون بسبب تخوفهم الدائم من ضربات مؤخرة البنادق على أبواب المنازل. إنهم يعلمون جيدا لماذا يأتون، يعملون أن لا الرجل ولا المرأة ولا الطفل يفلت من التعذيب (...) وقد يشاهدون بأم أعينهم التنكيل بأطفالهم في الفناء الداخلي لديارهم".

غير أن صحيفة المجاهد لم تتوقف أيضا عن الإلحاح على أن التعذيب، الذي أخذ الحديث عنه ينتشر سنة 1957، هو وجه فقط من أوجه القمع الشامل الذي يعانيه الجزائريون منذ 1830، وأن القليل الذي كان يعرف في هذا الباب، يكشف بما لا يدع مجالا للشك أن القمع يرتبط بمقاومة الاحتلال الاستعماري ارتباطا حتميا فيتطور حسبه كذلك بعبارة أخرى كانت قيادة الثورة تطالب أولئك الذين يعبرون عن رد فعل رافض تجاه التعذيب – خاصة منهم المثقفين الفرنسيين – ألا يتوقفوا في منتصف الطريق.[3]

**3- ممارسة التعذيب قاعدة وليست استثناء:** في مقال مطول مفيد للغاية، تصدى أحد الكتاب لجانب من الطرح الرسمي الفرنسي الذي دافع عنه الكثيرون، من بينهم غي مولي، كما سبقت الإشارة إليه لتفنيد القول بأن التعذيب في الجزائر لا يمثل سوى "حادثا عرضيا أو غلطة أو زلة " انطلق المحرر مما أظهرته بعض التقارير الطبية إثر فحص حالة من شاركوا في التعذيب تحديدا.

كانت هذه الممارسات من اختصاص عناصر الشرطة في أول الأمر.

وقد سجل منذ النصف الأول من عام 1956 وقوع العديد من هؤلاء في حالات قريبة عن حالات الإصابة بالأمراض العقلية. وكتب المحرر المشار إليه:

"لقد تطلبت الاضطرابات التي بدت عليهم في وسطهم العائلي (تهديد زوجاتهم بالقتل، معاملة أطفالهم بعنف شديد، معاناة الأرق والكوابيس، التهديد المتواصل بالانتحار)، وكذلك تلك المعبر عنها من خلال الأخطاء المهنية التي ارتكبوها ( التشاجر مع زملائهم، الفتور والتهاون في أداء الخدمة، التعامل مع رؤسائهم ) تطلبت إخضاعهم عدة مرات للعلاج الطبي وتحويلهم للعمل في مصالح أخرى أو نقلهم إلى فرنسا في أكثر الحالات. " والواقع أن الشرطي المصاب لا يجهل مكمن مشاكله الخاصة.

" -إنه يضرب أطفاله بقسوة لأنه يعتقد أنه لا يزال يواجه جزائريين.

–إنه يهدد زوجته لأنه ( كما يقال ) أنا أهدد وأنفذ على مدار اليوم

–إنه لا ينام لأنه يسمع صراخ ضحاياه وأنينهم " .[4]

هل وجود الحالات المرضية هو دليل يثبت الطابع الاستثنائي للتعذيب؟

هل تقف برهانا على تنصل الشرطي من " الشرعية " القائمة ؟ هل تعبر عن خروج الشرطي عن قيم المجتمع والدولة اللذين وظف ليدافع عنهما؟

هذا ما كان يتم ترديده رسميا، بعد أن استحال صمود السلطات في الموقف المعتاد القاضي بنفي ممارسة التعذيب.

ولكن الشهادات لم تتوقف عن التسرب إلى مسامع الناس وأبصارهم من الطرفين معا [5] متضمنة تفاصيل كثيرة ودقيقة ومما ورد فيها، مثلا أن التعذيب في الجزائر يتحول من شبه العشوائية التي كانت تميزه حتى عام 1957 إلى شكل من الأشكال المهنية وإلى مؤسسة قائمة بذاتها ضمن نظام الاحتلال ككل، لها هياكلها ومنظروها – كالمدعو لوفريدو والمدعو بودفان – ومراكزها التكوينية في فنون الإبادة، مثل " مدرسة جان دارك " (لاحظ التسمية) في سكيكدة ... الخ .[6]

**4– التعذيب ضرورة أساسية للعالم الاستعماري:** إن عناصر الشرطة والجيش، الذين مارسوا التعذيب في الجزائر، يعتبرونه ضرورة تبريره "عارا ومفارقة " في نفس الوقت. فهم يعرفون أنه يمثل أحد الشروط التي تحكم العلاقات بين القائم بالاحتلال والواقع تحته:

"إن الممارسات الوحشية حقا، التي برزت منذ فاتح نوفمبر1954 تثير الدهشة لما صارت عليه من التعميم أكثر من أي اعتبار آخر... في الحقيقة، يجد

سلوك الجيش الفرنسي في الجزائر مكانه ضمن بنية السيطرة البولسية والعنصرية الشاملة ونزع إنسانية الإنسان بصورة عقلانية.

فالتعذيب جزء من الكل الاستعماري(...) والاستعمار الذي لا يجيز التعذيب والاغتصاب والإبادة هو استعمار غير قابل للفهم ". [7]

من وجهة النظر هذه، يكون الشرطي غير مخالف، في واقع الأمر، لأي قانون عندما يتصرف كجلاد بل إنه يظهر بهذا التصرف بالذات، وفاءه الصادق للدول وللمجتمع الاستعماريين، والجندي في الجيش لا يستطيع في الحقيقة أن يفعل شيئا معاكسا دون تعريض السيطرة القائمة للهلاك.

ومن جهتهم، فإن أوربي الجزائر والدولة الفرنسية لا يملكون " حلا خارج المحافظة على احتلال عسكري دائم وعلى بنية بولسيه جبارة طالما لم تسقط إرادة البقاء في الجزائر" [8].

لقد كان بوسع أندري مالرو أن يعلن، بصفته وزيرا للثقافة، عن زوال تعذيب الجزائريين منذ تولي ديغول الحكم في ماي 1958، لكن الدليل على استمرار التعذيب الواسع النطاق كان ماثلا لأعين الجميع: إنه قبل كل شيء عدم تخلي رئيسه الجنرال عن الحل العسكري بل إن هذا الأخير تبنى بعد سنة من إمساكه مقاليد السلطة مخطط شال الهادف إلى إعادة غزو الجزائر منطقة بعد أخرى الشيء الذي كان يتطلب وفرة من المعلومات الدقيقة لا يمكن الحصول عليها إلا بالاستنطاق الوحشي للمساجين والمشتبه بهم وعامة الناس وبالفعل تم تعميم استعمال التعذيب كوسيلة حربية .

وفي مطلع سنة 1960 شرع ف " إصلاح العدالة " بخصوص القضايا المتصلة بحرب الجزائر فتجسد ذلك الإصلاح أساسا في تدعيم صلاحيات المحاكم العسكرية وسلطاتهم إلى درجة دفعت المحامين الفرنسيين المعنيين بالقضايا المقصودة إلى الاستنجاد برئيس الصليب الأحمر الدولي، طلبين حماية هذه هيئة لموكليهم، نظرا لاستحالة الدفاع عنهم. فالنصوص الجديدة أعطت القاضي العسكري إمكانية التحقيق دون حضور المحامي. وأصبح الباب مفتوحا كي يقوم بمحاكمة المتهمين و" الدفاع " عنهم بنفس الضباط الذين قاموا باعتقالهم وتعذيبهم [9]. هذا وغيره جعل الجريدة تكتب أن ديغول يحضر للجزائريين عددا من أوامر الإعدام يساوي عدد بطاقات الاقتراع.

أما من يضعون أنفسهم خارج القانون، فهم كل أولئك الذين يسلكون طريق الإساءة للنظام العنصري ولبنيته البوليسية، بما فيهم رجال القانون أنفسهم.

في يوم السبت 23 ماي 1959، طار خبر اغتيال المحامي الجزائري أمقران ولد أعودية، الذي سبق أن رافع أمام المحاكم الفرنسية لفائدة عدد من مناضلي جبهة التحرير الوطني، وكان ينتظر أن يدافع في ذلك اليوم المذكور عن مجموعة من الطلبة متهمين بإعادة تشكيل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وبعد حوالي شهر من تلك الواقعة أمرت الحكومة الفرنسية بحجز كتاب" لاغانغرين " الذي تضمن شهادات سبعة من المتهمين المعنيين (10)

بشأن التعذيب الذي عانون في مقر مديرية أمن الإقليم في باريس، إبان فترة اعتقالهم ولم تمض سوى بضعة أسابيع حتى انتشر نبأ وفاة عيسات إيدير الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين على إثر تعرضه للتعذيب فاتسعت رقعة ردود الفعل مرة أخرى خاصة في أوساط الحقوقيين والنقابيين في فرنسا وفي بلدان أخرى كثيرة، مما أجبر المسؤولين العسكريين الفرنسيين على الخروج عن صمتهم المألوف صدر عن هؤلاء نصان واحد رسمي وهو بيان هيئة أركان الجزائر العاصمة، والثاني شبه رسمي في شكل افتتاحية بجريدة البلاد. غير أن البيان لم يأت بجديد بالنسبة لجوهر المسألة: فهو لا يعدو "يفسر" أن عيسات إيدير "انتحر" ولم يمت نتيجة حرقه بالشفاطة (الشاليمو)، على نحو قولهم فيما سبق أن علي بومنجل " انتحر" والعربي بن مهيدي "" انتحر" وغيرهما كثيرون .

أما المقال فإنه حمل في ثناياه ما لم يكن معهودا ألا وهو الإقرار بوجود التعذيب في الجزائر صحيح أنه تتجب الإشارة إلى التهم الدقيقة الواردة في كتاب " لاغنغرين " صحيح أنه تتجب الإشارة إلى التهم الدقيقة الواردة في كتاب " لاغنغرين " وإلى وفاة عيسات إيدير ومن سبقه ولحقه ، ولكنه توجه إلى أصحاب النوايا الحسنة " مطالبا إياهم " أن يعملوا ويخبروا غيرهم أن الحكومة والقيادة العليا للجيش ينددان صراحة بالتعذيب ... وأنه تقرر اتخاذ عقوبات جنائية وتأديبية وسيتواصل اتخاذ مثلها في حق الأخطاء المرتكبة التي لا مفر منها على المستوى الفردي .لا شك أن الحديث عن العقوبات ، حديث شكلي طالما يعمد المسؤولون إلى بقاء هذه العقوبات المفترضة في نطاق السرية وكأنها غير خاضعة للقانون الجنائي.

أما الرسالة الموجهة لأصحاب النوايا الحسنة في الأمة الفرنسية فهي تحمل من خلال التنديد بالتعذيب اعترافا واضحا بسريان ممارسته وهو اعتراف تدلي به الأوساط الرسمية الفرنسية لأول مرة ، ليس في مجالس خاصة ، كما حدث أحيانا وإنما منشورا في صحيفة يقوم بتحريرها مساعدون مقربون من وزير الحرب وفي مكان آخر من الافتتاحية المذكورة لاحظ كاتبها:

" أن الجيش يسير وفق تقاليد جيوش الجمهورية " ولكنه لم يذكر أن جيش الغزو في عام 1830 وما تلاه، كان خلافا لجيش " التهدئة " في منتصف القرن العشرين، لا يخشى الكلمات فنشر ضباطه وجنوده بصفة رسمية العديد من المذكرات والرسائل يتحدثون فيها بزهو المنتصرين عن قيامهم بقطع الأذنين واغتصاب النساء والزج بالجزائريين في المغارات قبل تدخينها أو هدم المداشر فوق رؤوسهم ... إلخ [11]

5- **النازية أعلى مراحل الاستعمار في الجزائر:** في الحقيقة كان جيش " التهدئة " يسير بسرعة متزايدة على طريق التحلل من القيم الجمهورية.

هذا ما أظهرته مشاركته في عدة حركات انقلابية، بدءا من عام 1960 على الخصوص وكشفت المجاهد في السنة التالية عن فحوى تقرير سري كتبه بعض الجنود الفرنسيين ويرمي إلى إثبات أن منظمة الجيش السري هي فعلا بنت الجيش الرسمي، جهاز ولد من رحمه كمؤسسة قمع.[12]

هذه المنظمة التي انصهر بداخلها العسكريون والمدنيون اليمنيون المتطرفون كانت في نفس الوقت تشكيلة من الفرق المسلحة وحزبا سياسيا يجمع أنصار " الجزائر الفرنسية " وكان هؤلاء يتهدون بمذهب معاد لتراث الجمهورية الديمقراطية فضلا عن احتماء الرؤوس المدبرة بالحكم الفاشي القائم حينذاك في إسبانيا كان نشطاء المنظمة داخل الجزائر لا يترددون أحيانا في إشهار تبنيهم للتصور النازي كليا أو جزئيا. وهو الأمر الذي لم يكن خاصا بالجنود البسطاء وصغار المستوطنين المغمورين وإنما كان يمتد إلى كبار الضباط وأصحاب الثروات الضخمة إن مثال سالانوقودار وأرقو وغيرهم من القادة العسكريين " الذين وجودا في الفلسفة النازية والفاشية بغيتهم المنشودة لأنها تنسجم مع حقدهم العنصري ضد الشعوب المكافحة في سبيل استقلالها ومع رغبتهم في بناء كل شيء على أساس القوة العسكرية والإرهاب والاستبداد إن طرق التعذيب بالكهرباء وحمام الاستحمام والزجاجات ... إلخ، مقتبسة من أساليب " الجستابو" وأما عمليات القتل الجماعي وإعدام من يعتبرونهم رهائن ومعسكرات الاعتقال ومراكز التجميع والطرق التي اتبعوها في تشويه المناضلين عقليا ونفسيا لاستخدامهم كجواسيس وعملاء بعد ذلك وأساليب الدعاية وترديد الشعارات والأكاذيب لترسخ بكثرة التكرار كلها تطبيقات للأساليب النازية مع تكيفها مع الواقع الجزائري ".[13]

أما كبار المستوطنين، فقد سبق لبعضهم على الأقل أن رحب بانتصار القوات الألمانية على فرنسا عام 1940 وبالتعاون مع حكومة بيتان، من منطلق لم يتغير طوال عقود حضورهم في الجزائر وهو استعدادهم للتحالف مع كل قوة

تحمي امتيازهم فعندما شرعت منظمة الجيش السري في عمليات القتل والتفجير لم يجد المحققون يوما للصليب المعكوف على جدران الفيلات والقصور التابعة لهؤلاء فقط بل عثروا أيضا على دلائل تورطهم المباشر.

"إن قائمة المدنيين الذين ألقي عليهم القبض مع مرتزقة اللفيف الأجنبي في حادثة اغتيال السيد غافوري(محافظ الشرطة بالجزائر العاصمة) تشتمل على جماعة من أكبر الإقطاعيين والرأسماليين الأوربيين في الجزائر إن عائلات غوتييوساليا ج ولونغ وديمازور تتضم الآن إلى عائلة بورجو التي آوت منذ أسابيع بعض المرتزقة الفارين من وجه العدالة . وليس من قبيل الصدفة أن تكون هذه العائلات التي تسيطر على قطاعات هامة من الاقتصاد الجزائري هي نفسها التي كانت تتعاون مع النازية خلال الحرب العالمية الثانية ". (14)

هذا ما جعل صاحب المقال يعنون دراسته النازية أعلى مراحل الاستعمار أما خاتمته فإنها أشارت إلى أن الشعب الجزائري هو الذي سيخلص فرنسا من خطر الفاشية الزاحف عليها عندما يخلص نفسه من الاستعمار الجاثم على صدره فيتم بالتالي القضاء على مصدر القمع الوحشي ومنه التعذيب.

**الهوامش:**

1. A la recherche du dernier quart d'heure ,in , j. de Bons Laguerre d'Algérie, temps AchielsT 2 . Paris 1981,PP 501 et suivi .
2. Numéro du Août 1957.
3. Ibid.
4. Numéro de septembre 1957.
5. انظر مثلا عدد 132 جوان 1960 و عدد 9 مارس 1962.
6. عدد 1 نوفمبر 1961.
7. Numéro de septembre 1957.
8. Ibid.
9. EL Moudjahid12mai1960.
10. هم بشير بومعزة و مصطفى فرانسيس و بن عيسى سامي و عبد القادر بلحاج و موسى قبائلي و الحاج علي الصغير خيضر. للمزيد. انظر

Numéro du 15 janvier 1959, du ....février 1959,du 17mars1959 .

11. Numéro du Août 1957.
12. عدد 19 جوان1962 .
13. المصدر نفسه .
14. المصدر نفسه، وكذا عدد 8 نوفمبر 1962.